

الموضوع :

التشريعات الليبية

قرار رقم 41 لسنة 1990 باصدار لائحة تنظيم
بعض المنافع المقررة للمعاقين بموجب القانون
رقم 5 لسنة 1987 بشأن المعاقين

المصدر : الجريدة الرسمية

العدد 15

السنة الثامنة والعشرون

قرار اللجنة الشعبية العامة

رقم « 41 » لسنة 1990 م

بإصدار لائحة تنظيم بعض المنافع المقررة
 للمعاقين بموجب القانون رقم « 5 » لسنة 1987 م
 بشأن المعاقين

اللجنة الشعبية العامة

بعد الاطلاع على قانون الضمان الاجتماعي رقم « 13 » لسنة 1980 م ،
 وعلى القانون رقم « 5 » لسنة 1987 م بشأن المعاقين ،
 وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم « 769 » لسنة 1985 م ، بشأن
 اصدار لائحة التيسير على المعاقين في ارتياح الاماكن العامة ،
 وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم « 381 » لسنة 1988 م ، باعادة
 تنظيم صندوق الضمان الاجتماعي ،
 وبناء على ما عرضه أمين لجنة إدارة صندوق الضمان الاجتماعي ورئيس
 اللجنة الوطنية لرعاية المعاقين بمذكرته المؤرخة في 23 ربيع الآخر 1388 ور
 الموافق 3/2/1989 م ،
 وعلى ما انتهت اليه اللجنة المشكلة بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة رقم
 (89/602) وعلى موافقة اللجنة الشعبية العامة خلال اجتماعها العادى الرابع
 والثلاثين لعام 89 م .

قرار

مادة (1)

يعمل باحكام اللائحة المرافقه في شأن تنظيم بعض المنافع المقررة للمعاقين
 بموجب القانون رقم (5) لسنة 1987 م بشأن المعاقين .

مادة (2)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، وعلى الجهات المختصة تفيذه ، وينشر
 في الجريدة الرسمية .

اللجنة الشعبية العامة

صدر في : 16 جمادى الثانية 1399 ور
 الموافق : 13 أى النار 1990 م

لائحة

**تنظيم بعض المنافع المقررة للمعاقين بموجب
القانون رقم 5 لسنة 1987 بشان المعاقين**

الفصل الأول

أيواء المعاقين

مادة (1)

يكون أيواء المعاقين في المراكز والمؤسسات المخصصة لذلك والتي يتلقون فيها الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية وخدمات التأهيل واعادة التأهيل ، على ان تكون مستوفية للشروط المعمارية الصحية والنفسية ومصممة بما يتلاءم ووضع نزلائها .

مادة (2)

تكون اقامة المعاق مع أسرته ، ولا يعدل عن ذلك الى دور الايواء الا في الحالات المنصوص عليها في هذه اللائحة .

مادة (3)

تعنى دور أيواء المعاقين بتوفير الاقامة الكاملة للمعاق ، وتقديم الرعاية اللازمة له والعمل على حمايته وعلى استمرار قيام الصلة بينه وبين أسرته وتنميتها والاهتمام بمتابعة تكيفه بعد العودة الى الاسرة وتحقيق اندماجه في المجتمع .

مادة (4)

تكون اقامة المعاق باحدى دور الايواء في الحالات الآتية : -

أ) اذا كان يتيم الوالدين أو أحدهما مع عدم قدرة الآخر على رعايته .

ب) اذا كان مجهول الوالدين ، أو كان مجهول الاب وكانت الام مودعة بأحدى دور الرعاية .

ج) اذا كان الوالدين منفصلين مع عدم قدرة أي منهما على رعاية الابن المعاق .

د) اذا كان الوالدان عاجزين عجزاً صحيحاً كاملاً .

ه) اذا استلزم تدريب أو تأهيل المعاق الاقامة في دار الايواء .

- و) اذا كانت اقامة المعاق مع أسرته أو غيرها غير مأمونة .
- ز) اذا كان الايواء يحقق حماية المعاق من نفسه أو من غيره .
- ح) اذا تعدد المعاقون في الاسرة الواحدة وكانت الاسرة غير قادرة على اعالتهم .

مادة (5)

في حالة قبول المعاق في دار الايواء ، يجب اخطار قسم المنافع النقدية باللجنة الشعبية للضمان الاجتماعي بالبلدية المختصة باسم المعاق ورقم تسجيله في الضمان الاجتماعي - ان وجد - ونوع الاعاقة ، مع بيان ما اذا كان يحصل على منافع نقدية بمقتضى أنظمة الضمان الاجتماعي ومقدارها ، وعلى قسم المنافع النقدية المختص اتخاذ الاجراء اللازم بشأن المنافع النقدية التي تصرف للمعاق طبقا للنظم السارية .

مادة (6)

ينتهي ايواء المعاق في الحالات الآتية : -

- أ) اذا استكمل مدة تدريبه أو تعليمه أو تأهيله أو اعادة تأهيله .
- ب) اذا رغب المعاق في انهاء الايواء ، بشرط التأكد من قدرته على الاعتماد على نفسه وسلامته من الناحية الصحية والعقلية .
- ج) اذا وجد من يتکفل برعايته سواء كان من افراد اسرته أو من اسرة أخرى توفر فيها شروط الكفالة .

مادة (7)

يجوز بقرار مشترك من صندوق الضمان الاجتماعي واللجنة الشعبية العامة للخزانة منح حوافز مادية أو معنوية لنزلاء دور الايواء في حالات التفوق الدراسي أو الثقافي أو المهني أو الحرفى أو الرياضى ، وتحدد اللائحة المنظمة لدور الايواء القواعد المتعلقة بذلك .

مادة (8)

تطبق لائحة التدريب الصادرة بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 961 لسنة 1981 م ، والقرارات المعدلة لها على نزلاء دور ايواء المعاقين من يتلقون الخدمات التعليمية وخدمات التأهيل واعادة التأهيل ، وذلك بالشروط وفي الحالات التي يصدر بتحديدها قرار مشترك من صندوق الضمان الاجتماعي واللجنة الشعبية العامة للخزانة .

الفصل الثاني

الخدمة المدنية المعانة

مادة (9)

للمعاق المقيم في غير دور الأيواء العاجز عن أداء ضروراته الشخصية - بالإضافة إلى الخدمات العينية المناسبة ، والمنافع النقدية المستحقة له وفقا لقانون الضمان الاجتماعي - الحق في :-

- 1 - الاتفاق مع من يقوم على خدمته .
- 2 - منحة مالية شهرية .

مادة (10)

يثبت الحق في المنفعة المقررة في المادة السابقة لفئات المعاقين التالية :-

- أ) المتخلفون عقليا من فئة شديدي التخلف .
- ب) المصابون ببتر أو عجز دائم في أكثر من طرف من الأطراف الأربع .
- ج) المصابون بالأمراض المزمنة الذين بلغت حالتهم درجة الخطورة .
المنصوص عليها في لائحة الأمراض المزمنة .

مادة (11)

للمعاق الحق في أن يتلقى مع من يقوم على خدمة، وفي هذه الحالة يستحق منحة مالية شهرية مساوية لعشرين بالمائة من أول مرتب مرتبت الدرجة الأولى الواردة في القانون رقم 15 لسنة 1981 م بشأن نظام المرتبات للعاملين الوظيفيين بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى .

مادة (12)

يقدم المعاق أو عائلة الفعلى طلب الحصول على المنفعة إلى اللجنة الشعبية للضمان الاجتماعي بالبلدية التي يقيم فيها المعاق .

ويتعين البت في طلب المنفعة خلال مدة اقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ تقديمها ، وفي حالة الموافقة على المنفعة المالية يثبت حق المعاق فيها اعتبارا من أول الشهر التالي لتقديم الطلب .

وفي جميع الاحوال يبلغ صاحب الشأن خلال المدة المذكورة بما تم اتخاذه في طلبه بكتاب مسجل يسلم شخصيا باليد أو بالبريد المسجل .

مادة (13)

تكون المنحة المالية واجبة الدفع الى المعاق في ميعادها مدى حياته مادام غير صالح للتأهيل أو لاعادة التأهيل ، أو اتضحت في مرحلة لاحقة انه عاجز عن الاستمرار في ذلك ، ويشترط لاستمرار صرف المنحة تقديم مايفيد ان المعاق لا يزال على قيد الحياة ، ويلتزم ولی المعاق او وكيلة بابلاغ الجهة المختصة في الضمان الاجتماعي فور وفاة المعاق .

مادة (14)

توقف المنحة المالية عن المعاق في الحالات الآتية :-

- ١) اذا اقام المعاق في احدى دور الابواء المعدة للاقامة الدائمة وذلك طيلة اقامته فيها .
- ب) اذا التحق المعاق بعمل سواء كان ذلك قبل او بعد تأهيله او اعادة تأهيله .
- ج) اذا امتنع لعذر غير مقبول عن مباشرة او متابعة التأهيل او اعادة التأهيل .

مادة (15)

تدرج في الميزانية التسييرية للجان الشعبية للضمان الاجتماعي في البلديات سنويا الاعتمادات اللازمة لتغطية تكاليف المنحة المالية المقررة في هذه المنفعة .

مادة (16)

يصدر صندوق الضمان الاجتماعي القرارات الملزمة لتنفيذ احكام هذه المنفعة .

الفصل الثالث**(الاجهزه المعينة والتعويضيه)****مادة (17)**

يعمل صندوق الضمان الاجتماعي - بالتعاون مع الجهات ذات الاختصاص على توفير ما يحتاجه المعاقون من الاجهزه المعينة والتعويضيه لتدارك النقص في حالات الاعاقة الجسدية والحسية .

مادة (18)

ينظم صندوق الضمان الاجتماعي طريقة صرف الاجهزة المعينة والتعويضية لستحقيها من المعاينين مجانا او بمقابل ، ولا يجوز لمن صرفت له التصرف فيها بعوض او بغير عوض الا لمعاق اخر له نفس الحق فى الانتفاع بها ، وبعد موافقة اللجنة الشعبية للضمان الاجتماعي في البلدية .

مادة (19)

يصدر صندوق الضمان الاجتماعي القرارات اللازمة لتنفيذ احكام هذه المنفعة .

الفصل الرابع

(اعفاء المعاينين العاملين لحساب انفسهم)

من الضرائب

مادة (20)

تعفى من **الضرائب** دخول المعاينين العاملين لحساب انفسهم من الفئات التالية :-

أ) المتخلفون عقليا من فئة متواسطى التخلف ومن لا تعيقهم حالتهم عن ممارسة اعمال معينة .

ب) المكفوفون وضعاف البصر الذين لا تزيد قوة ابصارهم في كلتى العينين بعد العلاج والتصحيح بالنظارة على 60/3 .

ج) المصابون ببتر او عجز دائم في أكثر من طرف من الاطراف الاربعة .

مادة (21)

يقتصر الاعفاء المقرر في المادة السابقة على الدخول الناتجة عن العمل التي يحصل عليها العاملون لحساب انفسهم من جهدهم الخاص .

مادة (22)

تحتخص اللجان الطبية لتقدير العجز بالبلديات باثبات الاعاقة وفقا للائحة تقدير العجز ، ويجوز لصاحب الشأن أن يتظلم من قرار هذه اللجنة أمام اللجنة الطبية العامة في مناطق اختصاصها .

مادة (23)

يصدر صندوق الضمان الاجتماعي بالتنسيق مع اللجنة الشعبية العامة للخزانة القرارات اللازمة لتنفيذ احكام هذه المنفعة .

الفصل الخامس**(التسهيل على المعاقين في استعمال)****وسائل النقل العام****مادة (24)**

تحدد فئات المعاقين الذين تستدعي حالاتهم اصطحاب مرافقين في تنقلاتهم لغرض استعمال وسائل النقل العام على النحو التالي :-

- أ) المكفوفون ومن في حكمهم من ضعاف البصر ومن لا تزيد قوة ابصارهم في كلتى العينين بعد العلاج والتصحيح بالنظارة على ٣/٦٠ .
- ب) المصابون ببتر أو عجز دائم فى أكثر من طرف من الاطراف الأربع .
- ج) المتخلفوں عقلياً من فئة شديدي التخلف ومن لا يستطيعون الاعتماد على انفسهم .

مادة (25)

يعفى المعاقون المشار اليهم في المادة السابقة من دفع مقابل الانتقال بواسطة الحافلات العامة داخل المدن ، ويُخفض إلى النصف مقابل سفرهم بواسطة وسائل النقل العامة البرية والجوية والبحرية داخل الجمهورية العظمى وفيما بينها والخارج .

ويُخفض إلى النصف مقابل سفر مرافقיהם معهم عند استعمالهم لوسائل النقل العامة المذكورة بين مدن الجمهورية العظمى وفيما بينها والخارج .

مادة (26)

يكون الاعفاء أو التخفيف المقرر لاستعمال المعاقين ومرافقهم لوسائل النقل العامة المذكورة داخل مدن الجمهورية العظمى غير مقيد بعدد المرات ، ويكون لمرة واحدة في السنة اذا كان الانتقال فيما بين مدن الجمهورية العظمى والخارج . ويسقط الحق في الاعفاء او التخفيف السنوي بانقضاء آخر يوم من السنة التي قرر عنها .

مادة (27)

يعفى المعاقون الذين يصابون باعاقة بسبب اشتراكهم في حرب دفاعا عن

الوطن أو عن مصالحة من دفع مقابل الانتقال بواسطة الحافلات العامة داخل المدن ووسائل النقل العامة البرية والجوية والبحرية ، وذلك بين مدن الجمهورية العظمى وفيما بينها والخارج .

فإذا استدعت حالة المعاك اصطحاب مرافق على النحو المحدد في هذه اللائحة فتطبق في شأن المرافق أحكام المادتين (25 و 26) من هذه اللائحة .

مادة (28)

تتولى اللجان الشعبية للضمان الاجتماعي في البلديات إصدار بطاقة الاعفاء والتخفيض .

مادة (29)

تتولى اللجنة الشعبية العامة للمواصلات والنقل البحري اقتراح إدراج الاعتمادات المالية الازمة سنويا في ميزانيتها التسديدية لتفطير تكاليف هذه المنفعة ،

مادة (30)

يصدر صندوق الضمان الاجتماعي - بالتنسيق مع اللجنة الشعبية العامة للمواصلات والنقل البحري - القرارات التنفيذية الازمة لتنفيذ أحكام هذه المنفعة .

الفصل السادس

(الاعفاء الجمركي)

مادة (31)

تعفى من الرسوم الجمركية : -

- أ) الأجهزة والمعدات والأدوات الازمة لتأهيل وإعادة تأهيل المعاقين
- ب) الأجهزة المعدة للاستعمال كبدائل في حالات الاعاقة الجسدية .
- ج) الأجهزة المساعدة التي يمكن تدارك الاعاقة الحسية بها .
- د) الأجهزة المعينة والمعدات والأدوات المصنعة لاستعمال المعاقين .
- ه) المركبات المصنعة والمجهزة خصيصاً للمعاقين ومن ثبت قدرتهم على قيادتها .
- و) ما يستورده المعاقون من أجهزة ومعدات وأدوات أخرى متى كانت بطبيعتها خاصة باستعمال المعاقين .

كما تعفى من الرسوم الجمركية قطع الغيار الخاصة بالأجهزة والمعدات والادوات والمركبات المشار اليها في هذه المادة .

مادة (32)

لا يجوز فرض اي رسم جمركي اضافي على الزيادة في القيمة المترتبة على تعديل الاجهزة والمعدات والادوات والمركبات العادي لتصبح ملائمة لاستعمال المعاين .

مادة (33)

تحدد بقرار من اللجنة الشعبية العامة للخزانة - بالتنسيق مع صندوق الضمان الاجتماعي - فئات الاجهزة والمعدات والادوات والمركبات محل الاعفاء الجمركي .. وتحدد المدة المقررة لاستعمال كل منها بقرار من صندوق الضمان الاجتماعي .. ولا يجوز التمتع مجدداً بالاعفاء الجمركي الا بانقضاء هذه المدة وذلك فيما عدا حالتي الضياع أو التلف غير المعتمدين .

مادة (34)

لا يجوز التصرف ببعض او بغير عوض في الاشياء محل الاعفاء الجمركي المنصوص عليها في هذه اللائحة الا لمعاق اخر له نفس الحق في هذا الاعفاء بشرط موافقة اللجنة الشعبية للضمان الاجتماعي في البلدية .

الفصل السابع

أحكام ختامية

مادة (35)

تظل نافذة المفعول احكام قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 769 لسنة 1985 بشأن اصدار لائحة التيسير على المعاين في ارتياح الاماكن العامة .

مادة (36)

يلغى كل حكم يخالف احكام هذه اللائحة .